صعوبات و تحديات السياسة العامة في الجزائر

الأستاذ : عمار معمر

استاذ مساعد أ بكلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة بسكرة

مقدمة

يعتبر موضوع السياسات العامة من أهم مواضيع علم الاقتصاد والسياسة، اللذين يصورهما العديد من المفكرين و الباحثين على أنهما وجهان لعملة واحدة نتيجة الترابط و التداخل و التأثير و التأثير بين التخصصين . وخاصة في هذا الوقت الذي انتعشت فيه الحياة الحزبية، حيث أصبحت تقدم برامجها ومشاريعها السياسية للمجتمع، كتعبير عن رأيه واحتياجاته ومطالبه وأحد البدائل للسياسات الحكومية المنتهجة. لقد أصبحت السياسات العامة تشكل إحدى الأسس والركائز التي تصنع التوجهات الكبرى للدولة في شتى القطاعات والمجالات، وذلك بقصد تحقيق الأهداف الكبرى للنظام السياسي والمجتمع، فهي تعمل على فحص المشكلات والبدائل لإيجاد الحل الأمثل لها وهذا من خلال دراسة احتياجات المجتمع وما ستؤول إليه هذه السياسات. حيث يسعى النظام السياسي لدراسة المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية الراهنة ، قصد تحليل الإمكانية السياسية للدولة لتبني مثل هذه السياسات والعمل على تجسيدها وفقا للإمكانات الواقعية المتاحة المستقرة وليست الاستثنائية. ولهذا فإن السياسة العامة تعتبر من المداخل الحديثة في دراسة طبيعة النظم السياسية وقياس قوة أداء النظام السياسي والاقتصادي. كما يساعدنا موضوع السياسة العامة في مستوياته المختلفة الكلية أو المحلية والقطاعية على تحديد القوى المؤثرة والفاعلة والمتحكمة فيها و في مختلف المجالات، إضافة أنها تعين وتساهم في رصد أهم توجهات

المواطنين أي الرأي العام وفهم طبيعة القوى الاجتماعية التي لها تأثير كبير على السلطة (أحزاب/نقابات/إعلام/مجتمع مدني/هيئات دولية أو غير حكومية...الخ)، وكذا التعرف على خريطة المصالح والقوى المتنافسة والمتصارعة عليها. كما تعمل على تحديد الآليات السلطوية في التعامل مع المطالب المتنوعة ومدى القدرة على إشباعها وبلورتها أو إمتصاص وإحتواء ردود الفعل السلبية من جراء تبني سياسة عامة معينة أو العمل على تكيف هته السياسة العامة مع ردود أفعال الجمهور.

يمكن فهم السياسات العامة للدولة بأنها تتبع من المطالب والاحتياجات المجتمعية المتنوعة والمختلفة ، والتي يعمل النظام السياسي على التكفل بدراستها وفحصها والبت في هذه المطالب الاجتماعية، سواء بالقبول أو الرفض أو التعديل أو التكييف ، وأنداك تبرز الخيارات والبدائل والقرارات التي تأخذ الطابع الرسمي والشرعي ، بحيث نطلق عليها اسم السياسات العامة للدولة . وبطبيعة الحال، إن السياسة العامة لأي قطاع من قطاعات الدولة لا يمكن اعتبارها عملية منفردة عن بقية الأنشطة والعمليات الحكومية والسياسية، بل تمثل عناصر متكاملة مؤثرة في النظام السياسي والمجتمع ومرآة عاكسة لواقع البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أو الدولية. كما تتأثر السياسات العامة ببنية وطبيعة النظام السياسي وتوجهاته وتصوره لوظائفه وأدواره في إدارة شؤون الدولة والمجتمع الى جانب عوامل أخرى. إن السياسة العامة عملية شاملة ومتكاملة ومنسجمة مع الحراك الداخلي للمجتمع والخارجي للبيئة الدولية. ويتأثر المجتمع كذلك بآليات وأدوات صانع السياسة والقرار في سعيه للتحكم وتوجيه السلوك الجماعي للأفراد وصهر إنشغالات الناس باهتمامات الدولة كأحد الأدوات التنظيمية الفاعلة.

إن تحقيق أي بلد للتطور والتقدم في شتى المجالات والقطاعات التي تعالجها السياسات العامة، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الاهتمام بوضع السياسات العامة تركز على التخطيط العلمي المحكم المرتكز على دقة المعلومات ووفرته، النابعة والمستقاة من واقع

المشاكل الرئيسية للوطن والمجتمع والعاكسة لرهاناته وتحدياته وتطلعاته المحلية والخارجية. وهذا من خلال الاعتماد على المختصين والخبراء كل في مجال تخصصه واحترام مفاهيم وأسس ومبادئ الديمقراطية والحكم الراشد بأبعاده المختلفة (المشاركة العامة)، وإرساء دعائم دولة القانون في رسم السياسات بهدف تعزيز آليات الرقابة والمساءلة وإحترام مبدأ الفصل بين السلطات (الإختصاص)، دون إهمال عنصر التنسيق، التكامل والانفتاح على البيئة الدولية خاصة في بعدها الاقتصادي مع ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على غيرها.

مما سبق يتضح جليا أهمية وضرورة تناول مفهوم السياسة العامة أكاديميا وسياسيا واقتصاديا، خاصة من الأطراف والجهات المعنية مباشرة برسمها وصياغتها وكذا تنفيذها وتقويمها، لأننا حقيقة وصلنا لواقع مزرري ومسلمة انه لا يمكن الخروج من مشاكلنا وتحقيق رضا مواطنينا من جهة، و مواكبة التحديات الخارجية خاصة في الشق الاقتصادي إلا بالاهتمام بسياساتنا العامة المنتهجة من كافة المستويات (القانوني، الفاعلين، المضمون، التنفيذ، بنك المعلومات والتقويم). لقد أصبح من الخطأ التغاضي عن العجز الذي تعاني منه المؤسسات الحكومية والقيادات السياسية والأحزاب السياسية رسم السياسات واتخاذ القرارات التي تمس مصير الدولة و ترهن مستقبل الأمة والأجيال القادمة. لهذا يتعين على كل مكونات المجتمع وبخاصة الطبقة السياسية وجميع النخب الاجتماعية وعلى رأسها المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وأيضا منظمات المجتمع المدني والهيئات ذات الصبغة العلمية التفاعل مع مثل هذه المواضيع سواء بالمشاركة فيها كلما أتاحت الفرصة من خلال النقد الموضوعي بهدف تقويم وتصويب الاختلالات الواقعة، تحسيس وتوعية المواطنين بصفتهم المستهدفين من وراء هذه السياسات ، تنشيط وإقامة الملتقيات و الندوات العلمية حول هذا الموضوع ودعوة الفاعلين الرسميين للمشاركة وعرض التجارب والخبرات في هذا الإطار ، تشجيع البحث في هذا المضمار والاتجاه مع لفت نظر الجهات المعنية إلى

الجديدة)الحكم الراشد/التكامل الاقتصادي/ العولمة/الإدارة والحكم/الاقتصاد المعرفي/الطاقات البديلة/الأمن بأنواعه...الخ)، ومواكبة التحديات والرهانات السلطوية والمجتمعية داخليا وخارجيا وفق رؤى إستراتيجية واضحة ومحددة.

- تفعيل و تعزيز دور الهيئات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية المتخصصة في مجال السياسة العامة وتعميق الحوار الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والمجتمعي....الخ.

و عليه فإن الإشكالية المطروحة هي: ما هي أهم الصعوبات والتحديات المرتبطة بالسياسة العامة في الجزائر؟.

أ) صراع النخب والايولوجيا

إن التحدث عن صراع النخب في الجزائر أمر صعب ، وهذا راجع للعديد من الصعوبات العلمية والذاتية أحيانا(نقص المعلومات والوثائق،تنوع هذه النخب وتعقد تركيبها وطبيعتها وتكوينها وأهدافها)، والتي نذكر من بينها: (نخب أيولوجيا (إشتراكية/ليبرالية، تكنوقراطية، المحافظة، فرانكفونيين، عربيين،إسلاميين، العروش والعسكر). كما ترجع صعوبة الدراسة أيضا إلى منهج التكنم والسرية في عمل النخب وإدارة الخلافات بينها أو

داخلها، لكن مع الوقت أصبح صراعها أكثر لطفاً من خلال توظيف الإعلام بدل العنف إلى جانب أن الصراع كان دائماً على مستوى القمة نتيجة تماسك وقوة النخب خاصة الجيش.

وببساطة يفهم تأثير صراع النخب على السياسات العامة في خلق تآزمات حولها، حيث أن تلك النخب المتصارعة تتنافس حول الحكم والسلطة بنية الحصول عليهما، مما يعني فرض تصور النخبة الحاكمة وسياساتها. كما أن الوصول للحكم يعني التحكم في صناعة القرار ورسم السياسات العامة، فمن خلال مدخل الصفوة والنخبة في دراسة الفاعلين في صنع السياسة العامة، يتأكد لنا أن النخب تتصارع في سبيل الحصول على أكبر العوائد والقيم من السياسة العامة، أي أن النخبة الحاكمة القوية تتحول من طرف صراع حول السياسة العامة إلى منظم للصراع والمتحكم والموزع لعوائد السياسات العامة وفق مدخل الجماعة. إن صراع النخب في الجزائر يمتد عبر فترات زمنية ليست بالقصيرة، حيث شهدت تطورات وتحولات من قبل الاستقلال وبعده إلى اليوم، تراوحت بين الشدة والضعف ومن الحل السلمي إلى العنف، ومنه فأنتني سأعمل على تجنب السرد التاريخي للأحداث الذي يجعلنا نهمل أولوية الصراع وموقع السياسات منه مع ضرورة التركيز على الفترة الحالية (الانفتاح والتعددية).

يرجع هذا الصراع إلى ما قبل الاستقلال في إطار تحولات الحركة الوطنية وشملت: (الاستقلاليون، الإدماجيين،الوسطيين،الشيوخيين) وما حدث لها من انقسامات،ليتشكل بعد ذلك حزب

جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي أما جيش التحرير يمثل الجناح العسكري، بعد اندلاع الثورة وخاصة بعد مؤتمر الصومام انضم الجميع تحت مضلة جبهة التحرير في سبيل الهدف والمشروع الواحد(الاستقلال). تميزت هذه المرحلة بوجود توازن بين النخب وخاصة بين نخب الحزب والجيش، فكان العمل مشتركاً مما جعل محاولات فرنسا تذهب أدراج

الرياح لاختراق النخبة الوطنية المتحدة، هذا القول لا يعني عدم وجود فترات تميزت بهيمنة جناح على حساب آخر⁽¹⁾. لكن مع مطلع الاستقلال بل منذ بدأ المفاوضات مع الاحتلال، بدأت تطفو الصراعات والحسابات حول من يحكم، هذا ما عبر عنه فرحات عباس بقوله: "عندما نستقل سيحدث لنا أشياء رهيبة ننسى الأمانا ونتصارع فيما بيننا من أجل السلطة"، وهنا يرى الأستاذ بوحوش في إحدى محاضراته (2006) أن النخبة قبل الاستقلال كان لها مشروع وبرنامج ملتفة حوله وبمجرد تحقيقه لم تكن هناك سياسات أو أجندة أخرى يلتف حولها الجميع، وهذا ما أكده تصريح (الأخضر بن طوبال): "بعد الاستقلال حدثت تباينات حول السياسات التي يجب انتهاجها"⁽²⁾. لعل بداية الاستقلال كانت بداية لفقدان التوازن بين الحزب والجيش وبقية النخب الأخرى، فبعد سجال حول من يهيمن السياسيون أم العسكريون، هيمن الجناح السياسي ثم بدأ الجيش يسعى للحكم نتيجة عقيدة مفادها أنه هو الذي صنع الدولة وحررها ومنه هو صاحب الحق في الحكم، وأهم ما ميز مرحلة بعد الاستقلال في السنوات الأولى سيطرة الحزب بقيادة بن بله، ثم سيطرة الجيش بعدها تماما، فأضحى الحزب خاضعا للعسكر كون أن الجيش والحزب بيد الرئيس "بومدين". وصول "أحمد بن بله" إلى الحكم كان عن طريق النخبة العسكرية، لكنه سرعان ما تحول اهتمامه للحزب حيث أعطاه دورا أكبر وصل إلى حد الهيمنة، حيث عمل على إضطهاد بقية النخب والأطراف وعلى رأسهم (حسين آيت أحمد) الذي تحول للمعارضة وأسس حزب (FFS)، أما (بوضياف) فأسس حزب (الثورة الاشتراكية) وادخل السجن، نفس الشيء حصل للبقية (خيزر، فرحات) ليجد بن بله نفسه وجها لوجه مع الجيش بقيادة (بومدين)، هذا الأخير قام بانقلاب عسكري الأول من نوعه في البلاد فاتحا المجال ولأول مرة لهيمنة وتدخل العسكر بشكل مباشر، لقد تم إسقاط (بن بله) وجمع "بومدين" بين قيادة الحزب والدفاع بقبضة من حديد أذاب معها كل صراع وأي تنافس من أجل الثروة ولم يترك المجال بعدها لأي قائد مدني فيما بعد الحكم بمفرده⁽³⁾.

لقد كان (بومدين) رجلا متشعب بالفكر والسياسة الاشتراكية، فكان خياره الاشتراكي هو أساس صناعة القرار ورسم السياسة في البلاد (التخطيط المركزي، التصنيع، الثورة الزراعية، سياسة المفتاح في اليد... الخ)، أما خارجيا فكان التوجه للمعسكر الشرقي والبعد القومي بدل الغرب، في أعقاب هذا عمل على تكوين نخب قوية حوله، منها ستة تحت إمرته ومن أهمها (نخبة الأمن بقيادة قاصدي مرباح ذات نفوذ في صنع القرار، نخبة الحزب بزعامة محمد صالح يحيوي وتهدف إلى المحافظة على النهج الاشتراكي، أي الحفاظ على مكتسبات الثورة، نخبة التيقراطيين بزعامة عبد السلام بلعيد).

نخبة الليبراليين بقيادة بوتفليقة)، هذا التركيب المختلف لم يكن أن سيطر عليه إلا رجل مثل "بومدين"، كما يعني غياب بومدين فتح الباب أمام عدم التوازن ومنه سعي إحداها لفرض سياستها في حالة حكمها⁽⁴⁾. بعد وفاة رجل الدولة "بومدين" خلفه "الشاذلي بن جديد" بكل صفات الرجل وتوجهاته، الذي اختاره الجيش على حساب كل من المرشحين في تلك الفترة (عبد العزيز بوتفليقة، محمد صالح يحيوي)، إن وصول الشاذلي لسدة الحكم جعله يفكر في إعادة الحسابات وخط الأوراق من جديد للشروع في تجسيد توجهه الليبرالي من خلال اعتماد سياسات إقتصادية ليبرالية وتوجه أكبر للديمقراطية، هذه الحسابات شملت ضرورة إعادة التوازن بين الحزب والجيش، وليتم هذا في تصوره كان لابد من تشتيت النخب البومدينية القوية والمتماسكة والنافذة في صناعة القرار في البلاد⁽⁵⁾.

إن إزاحة هذه النخب أو تهмиشها، كان يعني ضرورة خلافتها بنخب أخرى تتمتع بفكر وتوجهات الشاذلي، إلا أن السؤال الذي شغلني لماذا يعتبر البعض انتهاج الشاذلي للانفتاح، كان تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية في حين أن الرجل متشعب بمثل هذه القيم، لقد كان شعار التحول. لقد فسح الشاذلي العلاقة بين الحزب والرئاسة نظرا لتآكل شرعية الحزب وعمل على خلق تحالفات مع المعارضة لا سيما الليبرالية منها⁽⁶⁾. ما يمكن قراءته من كل ما جرى هو سعي الشاذلي إلى خلق تركيبة متجانسة تعيد التوازن، من خلال إشراك وإرضاء

الجميع مع إبقاء القرار بيده، وهكذا تم وضع الليبراليين في السلطة التنفيذية، والمحافظين الثوريين في الحزب، أما بشأن الجيش فقد قرب قيادات الشرق منه (قاصدي مرباح، العربي بلخير، رشيد بن يلس، مصطفى الشلوفي... الخ)، و ابعد رجالات الغرب (صراع جهوي)، لكن حقيقة الأمر أن الشاذلي فتح الباب أمام تجدد صراعات النخب خاصة مع الجيش، حيث كيف يستطيع إهمال نخبة عسكرية حكمت لسنين في أيام معدودات هذا الصراع سيظهر بوضوح بعد دستور 1989 و تدشين مسار التعددية والانفتاح خاصة مع أول انتخابات محلية في البلاد⁽⁷⁾.

لا يختلف اثنان حول أن الشاذلي جاء بمساندة العسكر، ومنه كان لابد أن يشركهم في سلطة القرار، ربما قد يختلف "يومدين" عن "الشاذلي" في الفلسفة وطريقة الحكم وهذا أمر طبيعي، إلا أن الشاذلي كان أقل قدرة في السيطرة على النخب المختلفة، لقد تمثلت سياسة الانفتاح في عهد الشاذلي باختلال مراكز القوة في صناعة القرار إلى جانب زيادة شركات الاستيراد والتصدير، مع فتح الباب أمام القطاع

الخاص و الاستثمار والتخلي عن الصناعات الثقيلة (سياسات التثبيت الهيكلي)، كل هذا كان بهدف تحسين الاقتصاد عامة وفتح فرص أكبر للعمل بعد تدني أسعار البترول، لكن الحقيقة كانت نشوء فئة من الانتهازيين الذين عملوا على احتكار السوق وظهور طبقة ببروقراطية مرتشية، كل تلك النخب حاولت ونجحت في تكوين الثروة وسرقة المال العام والاستفادة من الربح البترولي دون ضابط، كما تمكنت من تحسين مواقعها وزيادة نفوذها⁽⁸⁾. كل ما سبق سرده بدأ يولد العديد من المشاكل التي كانت تتزايد مع انخفاض أسعار البترول، والعجز عن دفع الأجور للعمال وتراكم ديون المؤسسات العمومية، الأمر الذي ولد انتفاضة شعبية عنيفة (أحداث 1988)، التي كانت سببا في فتح مسار التعددية بإعلان دستور 1989، هذا الدستور صعدت معه نخب جديدة إلى حيز الصراع أهمها نخبة إسلامية مثلت معارضة

ثورية قوية (FIS)، لقد قبل الشعب باليمين زروال مرشح الجيش لتجنب العنف والقتال، حيث في عهد اليمين زروال تصاعد الصراع مجددا بين السلطة والحكومة مع وجود محاولات للسلطة العسكرية في إنهاء الصراع وتقريب وجهات النظر مع قيادات الجبهة بعد فشل الحل العسكري، حيث تم إطلاق سياسة الوئام المدني وبعدها المصالحة والعفو الشامل مع إمكانية العودة للعمل السياسي لكن بتدرج، قوبل هذا الحل بالدعم من (الإبراهيمي و جاب الله) لئليهما كل من (حسين آيت احمد و مولود حمروش) وأخيرا (بوتفليقة)، يمثل الطرف الأول اتفاق روما والطرف الثاني الجيش، وهكذا تم الإعداد لانتخابات (1999) لكسر الصراع الذي أدى إلى تهلهل المؤسسات وفشل السياسات العامة⁽⁹⁾.

بدأ "بوتفليقة" بقوله أنه مرشح الشعب ومن بداية حكمه حاول أن لا يكون كما قال: "ثلاثة أرباع رئيس"، عكف بوتفليقة منذ وصوله إلى إعطاء الرئاسة دورا كبيرا في مجال صنع السياسات الداخلية والخارجية، كي لا يكون مجرد ديكور مثل نظرائه من قبل بل أراد أن يكون وعلى حد قوله الرئاسة ووزارة الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، كما عكف الرئيس الجديد على التقرب من الإسلاميين داعمي مشروع السلم والمصالحة⁽¹⁰⁾.

إن بوتفليقة يدرك أهمية الصراع فهو صراع حول المؤسسات والاختصاصات في رسم السياسات العامة والحكم، لكن بوتفليقة بحنكته وخبرته كسياسي لفترة طويلة وسمعته الطيبة في الداخل والخارج إلى جانب تحكمه وإدراكه لأهمية الإعلام، لم يكن ليرضخ بسهولة، لقد حضى بوتفليقة بدعم لا محدود من قبل الأحزاب السياسية البارزة، حيث التفت الأحزاب حوله وتغنت به في كل مناسبة، لم يقتصر الأمر على أحزاب الائتلاف بل حتى الأحزاب الأخرى، فلم يبقى للمعارضة مكان، الكل تجند لبرنامج فخامة رئيس (حكومة، برلمان، أحزاب) كحل وسياسة واحدة ووحيدة، مما دل أن الساحة السياسية تعيش إجماع حول السياسات الاقتصادية والتوجه السياسي العام، كان بوتفليقة يجيد خلط الأوراق فلم يكتفي

بوحدة فقط، حيث قام بتعيين "علي بن فليس" وهو المحسوب على جماعة "عبد الحميد مهري"، وتعيين بلخادم وزيرا للخارجية بعد خلاف بين الرئيس ورئيس الحكومة "علي بيتور" اللذين كان يبدوا عنهما

الاختلاف في التصورات، حيث استقال هذا الأخير في (أوت 2000)، حيث أصبحت الرئاسة هي الطرف الفاعل في رسم السياسات العامة الداخلية والخارجية⁽¹¹⁾. إلى جانب لعبه للورقة الأمنية والسياسية، كل هذا لم يثني بوتفليقة على لعب الورقة الاقتصادية من خلال برنامج التنمية الاقتصادية في أبريل (2001)، الذي رصد له (7.5 مليار دولار) لمدة 4 سنوات، هذه البجوحة المالية جعلته يفاوض من موقع القوة مع المؤسسات المالية الدائنة (FMI) وبعض الدول لتسديد المسبق للديون مع سعيه لتحسين صورة الجزائر الدولية خاصة الحقيقية، كورقة رابعة منح بوتفليقة (FLN) والائتلاف دفعا لاحتلال البرلمان بهدف السيطرة عليه من خلال الأغلبية هذا ما حصل بالفعل في (2002)، بوتفليقة كان إعلاميا من الدرجة الأولى حيث أحسن توظيف الإعلام في تمرير خطابه وسياساته كما عمل على احتواء مسألة "العروش" من خلال ترسيم اللغة الأمازيغية، أما الفرانكفونيين من خلال تعليم اللغة الفرنسية في السنة 2 ابتدائي دون العودة للبرلمان، إلى جانب مشاركة الجزائر لأول مرة في تاريخها في مؤتمر الدول الفرانكفونية⁽¹²⁾.

ب) غياب السياسات المثلى والإجماع النخبوي السياسي والاجتماعي

من اجل فهم هذه النقطة لابد من ربطها بما تم سرده حول صراع النخب، كون أن السياسة العامة تفضيلا نخبويا، وهذا بالاعتماد على اقتراب النخبة في تحليل صنع السياسات العامة، نجد أن الجزائر تعتمد على هذا النوع من الإقترابات في إعداد سياساتها، حيث أن جل السياسات المطبقة تعكس قيم وتصورات النخبة الحاكمة، التي يجب على المواطنين القبول بها والخضوع لها، إن هذا المقتررب يختلف عن اقتراب النظم وأقرب إلى الاقتراب

المؤسسي، حيث نجد أن السياسات تصنعها النخبة وتنزل للمواطن لينفذها وهي لا تعبر البتة عن مطالب الجماهير التي تصل النخبة. إن صنع السياسة العامة في بلادنا ما هي إلا ترجمة حرفية لتفضيلات النخبة الحاكمة (الأقلية) والنخب الأخرى المقربة منها التي

تطلب الدنو منها، أي أن السياسة العامة تناسب من الأعلى إلى الأسفل في شكل هرمي سلطوي يتولى فيها الجهاز الإداري مهمة نقلها إلى حيز التنفيذ، إن السياسة العامة في البلاد تعكس كثيرا من خصائص مدخل النخبة في صنع السياسة العامة، حيث تبحث النخبة في البلاد على الثبات والاستقرار وإبقاء الأمور على ما هي عليه، ومنه الإبقاء على مصالح النخبة ونفوذها ودورها، حيث عملت النخبة في الجزائر طيلة فترات زمنية طويلة على خلق جو من الاستقرار رغم الأزمات الداخلية والتقلبات والضغط الخارجية، حيث كانت تعمل على احتواء الفئات الأخرى والمجتمع من خلال تعديلات جزئية وشكلية لتوجهات السياسة العامة في البلاد، لم تمس أبدا جوهرها، حيث نسأل أي مواطن أو باحث عن

ملامح تغيير السياسة في البلاد، فيجب الوجه تغيير والسياسية والأوضاع على ما هي عليه، لقد ضربت النخبة الحاكمة في أعلى هرم الدولة وتغلغلت في جل المؤسسات وعششت داخل الجهاز الإداري الحكومي، خاصة في عهد الشاذلي أثناء تبنيه سياسات الانفتاح، وبالرغم من دخول عهد التعددية واقتصاد السوق وازدياد الضغوط الدولية خاصة المؤسسات المالية التي تطالب بالمزيد من الإصلاحات والتغيير في السياسات المنتهجة، فضلا عن المطالب الشعبية وصولا إلى محاولة البلاد الدخول في المنظمة العالمية للتجارة، لم تتمكن النخبة الحاكمة في الجزائر من تجاوز العقدة (إشراك نخب أخرى في الحكم) أو العمل على التكيف مع المتغيرات البيئية الجديدة، حيث ظلت محافظة على نفس النمط والطريقة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وما تحقق من تغيير كان في سبيل ضمان استقرار وإسكات الأصوات من الخارج، لقد بقيت النخبة المهيم من الأول على رسم السياسة العامة ولعبت دور الحكم و موزع منافع السياسات على بقية النخب والفئات داخل المجتمع. إن الجزائر (النخبة الحاكمة) تبنت

فكرة الإبقاء على طبيعة نظام الحكم وطريقتها في إدارة شؤون الدولة والتعامل مع بقية الفاعلين بسلبية، وعليه اعتمدت دائما فكرة التعديل بدل التبديل والتحسين بدل التغيير. إن صناعة السياسة العامة من خلال مدخل النخبة تتميز: (13)

* انقسام المجتمع إلى قلة لديها القوة والنفوذ وأغلبية ضعيفة غير مؤثرة مما أفقد السياسة معنى العمومية والمصلحة العامة.

* إن النخبة مدعومة من قبل الطبقة الراقية وليست الأغلبية البسيطة من الشعب.

* إن النخبة تعمل على التعبئة والتجنيد لتحاشي الاضطرابات الممكنة.

* إن النخبة تؤسس للجمود والروتين في التعامل مع قضايا السياسة العامة للبلاد منتهجة نفس المفاهيم والأساليب.

إن إسقاط هذه الخصائص على النخب والنخبة الحاكمة في الجزائر يقودنا إلى القول:

* إن النخبة الحاكمة في الجزائر ومنذ الاستقلال إلى يومنا هذا اعتبرت نفسها صاحب الحق الشرعي و التاريخي الوحيد للحكم، ومنه هي المسؤول الوحيد عن بناء الدولة وتحقيق الرفاه للجماهير.

* النخبة في الجزائر تمثل شريحة قليلة ومحدودة جدا، تعتمد في قوتها على الطبقة الغنية والعسكرية مع اعتماد عامل التجنيد والتعبئة، من خلال أحزاب وجمعيات أوجدتها هي لنفسها بدل مبدأ المشاركة و التفاعل مع الفئات المجتمعية.

* لقد عملت النخبة في الجزائر على احتواء بقية النخب والتيارات السياسية، خاصة في الخط الاجتماعي من خلال تقديم حوافز لها وإشراكها ولو شكليا في مؤسسات الدولة (الائتلاف الحاكم).

* إن النخبة الحاكمة في البلاد ترفض دائما فكرة التغيير الجذري للأوضاع، وتفضل مبدأ التدرج والتعديل على المدى المتوسط والطويل.

بالعودة للنقطة الأساس (غياب السياسات المثلى)، فقد تم تناول طبقة النخب لإبراز عنصر رفض المساومة والتحاور من طرف النخبة الحاكمة مع باقي الفاعلين، واعتماد تصوراتها وقيمها بدل مطالب المجتمع، كل هذا يجعل العلاقة بين النخبة الحاكمة وباقي النخب علاقة صراع وتضاد، مما يجعل هذه

النخب والنخبة الحاكمة في حالة عدم اتفاق ووفاق حول طبيعة السياسات التي يجب انتهاجها، وهذا راجع لاختلاف القيم وفكرة عدم تقبل الآخر الأمر الذي يولد الاختلاف حول طبيعة تحديد البدائل والخيارات وكذا رسم وتنفيذ السياسات العامة، مثلا نجد غياب سياسة مثلى حول خصخصة قطاع المحروقات بين التيار الاشتراكي وبقية التيارات الأخرى، و نفس الأمر حول سياسة إصلاح العدالة، الأسرة، تحرير التجارة، إصلاح الإدارة (البلدية)، فضلا عن الملفات السياسية (الإرهاب، المصالحة، بناء مؤسسات الدولة... الخ).

إن الصراع والاختلاف بين النخب أحر أو جعل من الصعب التجمع والاتفاق حول سياسات عامة تحقق الصالح العام وتحضي بالإجماع، فتشدد النخبة الحاكمة و إصرارها على البقاء و الإنفراد بمقالييد الحكم و صناعة القرار وعدم قبولها فكرة التساوم أو المناقشة مع بقية النخب و الفاعلين في رسم السياسات، زاد من صعوبة الوصول إلى سياسات مرضية لجميع الأطراف، أما السبب الآخر لغياب الاتفاق حول سياسات مثلى هو عدم تقبل وتفهم النخب و النخبة الحاكمة لفكرة التغيير الاجتماعي و الصيرورة التاريخية، بحيث أن النخب و المجتمع يعيش وسط بيئة داخلية كانت أو خارجية تتميز بالتغيير المستمر والحركية الدائمة، و منه على النخبة الحاكمة و غيرها تقبل فكرة التغيير الكامل و التام مع تلك الظروف والمتغيرات، لأن مطالب المجتمع الجزائري تغيرت تغيرا جذريا من المطالبة بالاستقلال إلى

المطالبة بالديمقراطية والمشاركة في الحكم و تحقيق الرفاه الاقتصادي، كما أن المطالب تتعدد و تتنوع و تجدد من فترة لفترة ومنه فكرة الثبات على سياسات معينة أقل ما يقال عنها تقليدية ومستهلكة، إلى جانب اعتماد نفس طرق التسيير التي أثبتت عجزها، ومنه بات التفاعل مع البيئة و الأخذ بمطالبها أمرا ضروريا للوصول إلى سياسات تحظى بالدعم من جميع الفئات والشرائح، كما أن صلاح سياسة ما في بداية تطبيق السياسة العامة أو البرامج لا يعني صلاحها في وسطها أو نهايته ، منه وجب المتابعة المستمرة والمتواصلة للسياسات لكي لا تنحرف عن أهدافها. هذا يؤكد حقيقة مؤلمة وهي أن النخبة الحاكمة، تعاني قصور في التكيف واستيعاب التغيرات والتحولات الحاصلة على الصعيد الداخلي و الخارجي.

ولكي تتمكن بلادنا من الوصول إلى سياسات مثلى لابد من التركيز على 3 نقاط :

* لابد من أن تفتح النخبة على البيئة بمستوياتها المختلفة والاستجابة للمطالب المجتمعية(مدخلات ومخرجات).

* لابد من اعتماد مبدأ المصلحة العامة (المنفعة العامة) كمعيار أساسي، إلى جانب اعتماد المداخل العلمية الكمية والإحصائية(التكلفة والعائد) لترشيد السياسات العامة، بغية تحقيق الأهداف بدقة وأقل تكلفة تجنبا لتبديد المال العام على سياسات فاشلة (الميزانية التكميلية).

* لابد من اعتماد فكرة التحليل النوعي والكمي للمعلومات والبيانات لتحديد المشاكل بدقة متناهية، وتقدير حجمها والموارد اللازمة لحلها... الخ.

* الاعتماد على الخبراء ومراكز البحث المتخصصة في رسم السياسات العامة.

(ج) غياب الفاعلية نتيجة المركزية والاحتكار للقرار السياسي والاقتصادي

(1) المركزية:

تعاني الجزائر من مركزية شديدة في مجال صنع السياسات العامة خاصة في الإدارة، إذ نعني بالمركزية: "جمع الوظيفة الإدارية وحصرها بيد شخص معنوي عام واحد هو الدولة، حيث يهيمن عليها بالرغم من تعدد الهيئات والأفراد القائمين بها وفق نظام السلطة الرئاسية"⁽¹³⁾.

إن هذا النوع من المركزية تتمتع به الدول المركزية مثل الجزائر، حيث يخضع فيها موظفو الدولة في جميع الإدارات التي تعمل تقوم بتنفيذ السياسات المختلفة الصادرة عن السلطة المركزية في العاصمة، دون أي اختصاصات مستقلة أو تفويض للوحدات الإدارية المحلية، وبالرغم من أن المركزية تعبر وتجسد الوحدة الوطنية وتعمل على توفير النفقات العمومية، إلا أنها ذات جوانب سلبية في مجال صنع السياسات العامة خاصة في عملية تحديد المشاكل أقاليم الدولة، مما يحرم الإدارة العليا من حسن توصيف واستيعاب المشاكل، الشيء الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد بدائل أو خيارات لها نتيجة غياب المعلومات الكافية و الدقيقة، إن الصعوبات التي تخلقها عملية تحديد المشاكل تجعل من باقي العمليات أمرا صعبا و مستحيلا. مما يصعب من عملية إعداد جدول السياسات أو عملية صياغة البدائل أو إقرار السياسات وحتى التنفيذ، مما يزيد من احتمالات فشل السياسات المنتهجة. كما أن عملية المركزية تتنافى ومبادئ الإدارة الحديثة التي تعمل على التفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية، أي أنها إدارة قائمة على الزبونية ومنه الاستجابة للمطالب المجتمعية تهدف اشراك المستخدمين في صناعة القرار أي اتصالات متبادلة بين القمة والقاعدة، إنها قائمة على تشجيع المبادرة الفردية، إن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة (اللامركزية، الإدارة المحلية، إدارة الجودة، الإدارة الإستراتيجية، الإدارة بالأهداف) من شأنه تفعيل السياسات العامة وزيادة من فاعليتها.

إن اعتماد المركزية في الجزائر ولد بيروقراطية شديدة، جعلت الإدارة العليا لا تتحكم فقط بتنفيذ السياسات بل بإعدادها وحتى تفويتها، مما أدى إلى غياب عنصر التفويض وجعل

الإدارة الوسطى والدنيا عاجزتين في الكثير من الحالات عن التكيف مع الحالات الطارئة التي قد تعتري تنفيذ السياسات دون العودة للجهات العليا (الوصية)، مما يرفع من تكلفة الوقت والجهد والمادة في تنفيذ السياسات وهذا ما يبرر وجود العديد من المشاريع الغير منجزة في آجالها أو عدم كفاية أغلفتها المالية، إن المركزية خلقت نوع من عدم التوازن والجهوية وانعدام عدالة في توزيع السياسات العامة وعوائدها، يرجع هذا إلى اعتماد التخطيط الوطني على حساب التخطيط الإقليمي أو القطاعي، الذي من شأنه إيجاد سياسات أكثر عدالة ونجاعة. إن المركزية لا تتناسب و مفاهيم الحكم الحديث المبني على المشاركة و تطبيق مفاهيم الحكم الراشد، فالمركزية تعمل على إقصاء دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال صنع السياسات.

إن المركزية في الجزائر لم تعد تتسجم مع تركيبة المجتمع الاثنية ولا الزيادة السكانية وما ينجم عنها من أعباء خدمتية واجتماعية واقتصادية، كما لا ينسجم والتشتت الجغرافي الذي تعرفه البلاد أو القدرات المادية والتنوع الطبيعي لتلك المناطق، كما لا ينسجم وفكرة ضرورة إقامة أكثر من منطقة إستراتيجية داخل الدولة بخلاف العاصمة لتجنب انهيار الدولة عند الأزمات أو الكوارث أو الحروب. إن الجزائر اليوم ومن خلال ما تناولناه أثناء تعرضنا إلى دور الإدارة في مجال صنع السياسة، تسعى إلى إصلاح الإدارة من خلال اعتماد مفاهيم جديدة تتلاءم والتوجهات الحديثة للدولة لأسباب نذكرها منها:

* تبني سياسة الخصخصة وضرورة التعاقد بين القطاع العام والخاص قصد زيادة جلب الاستثمارات.

* فشل الحكومة المركزية في إدارة التنمية وإنجاح السياسات العامة على مدى عقدين من الزمن.

* التحضر السريع التي تشهده البلاد من خلال زيادة السكان وما يفرضه من زيادة خدمات وبنيات تحتية وأعباء مالية...الخ.

* التوجه نحو الديمقراطية، حيث أن اللامركزية تزيد من الممارسة الديمقراطية.

* انتشار نجاح فكرة الحكم المحلي خاصة في الوم أ و بعض دول أوروبا.

* العولمة وانعكاساتها من خلال(الإعلان العالمي حول اللامركزية والحكم المحلي1993، مشروع الأمم المتحدة (UNDP)، الإعلان الإفريقي حول اللامركزية(أكرا 2001).⁽¹⁴⁾

* الضغوط الدولية المنادية بضرورة إصلاح إدارة نظم الحكم من خلال ترسيخ الديمقراطية وتبني الحكم الراشد.إن الدعوة لتبني فكرة الإدارة المحلية في إطار الحكم المحلي يهدف أو يقوم على:⁽¹⁵⁾

* اللامركزية السياسية وتعني منح ممثلي الشعب السلطات الكافية للمشاركة في صنع القرار في إطار الحكومة المركزية،مما يعزز من علاقة المواطن بالحكومة.

* اللامركزية الإدارية وتعني إعادة توزيع السلطة والمسؤولية والموارد المالية لتقديم الخدمات،ويتضمن هذا نقل مسؤولية التخطيط والتمويل والإدارة لوظائف عامة محددة من الحكومة المركزية وهيئاتها.

* اللامركزية المالية وتعني أن يكون لها مستوى مناسب من الدخل والإيرادات التي يتم تحصيلها محليا أو من الحكومة سلطة صنع قرارات الإنفاق.

إن المركزية الشديدة في الجزائر جعلت من مفهوم المشاركة في إدارة الشؤون العامة والمشاركة في صنع القرار أمرا بعيد التحقيق، واقتصر مفهوم الاتصال داخل الإدارة في إطاره التنفيذي الرسمي

لكن ظهور مفاهيم جديدة إدارة المحلية والحكم المحلي لمزيد من الممارسة الديمقراطية واللامركزية.

كل هذه الأسباب إلى جانب طموحات الدولة حول دعم الديمقراطية والحكم الراشد والتحديات الكبرى خاصة الاقتصادية منها، وكذا التنمية المحلية والوطنية الشاملة في إطار التوزيع العادل للثروات على أقاليم الدولة، بغية بناء قواعد وبنى تحتية إستراتيجية في إطار ضغوط وتعاون مع الهيئات الدولية خاصة (UN) في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وكذا ضغوط (FMI) من أجل القيام

بإصلاحات تمس الإدارة العامة وتحسين علاقتها بالقطاع الخاص، حاولت الجزائر القيام بإصلاحات في

مجال الإدارة للتخلص من المركزية الشديدة ومزيد اللامركزية الإدارية، بالرغم من بقاء الحديث إلا خطابا على المستوى الرسمي، إن تبني اللامركزية يعني مزيدا من: (16)

*الفعالية في تطبيق وتنفيذ السياسات وزيادة فرص نجاحها.

*مشاركة الإدارة في الصياغة والتقييم.

*تسريع العمل الحكومي الذي يتلاءم مع مفهوم إدارة الوقت.

*ترشيد الموارد المالية للدولة.

*رفع كفاءة الجهاز الإداري في مجال صناعة القرار وزيادة القدرات القيادية للمدراء.

*تخفيف العبء على الحكومة المركزية، ومنه حثها على التركيز حول المسائل الأكثر

إلحاحا.

*خلق مزيد من الممارسة الديمقراطية وتفعيل أكبر للفاعلين الاجتماعيين.

- *التخفيف من مظاهر الإدارة التقليدية البيروقراطية وسلبياتها.
- *تحقيق قدر معتبر من الاستقلالية عن المركز في إطار التكامل.
- *توسيع مناطق العمق الإستراتيجي للدولة، من خلال خلق أكثر من إقليم قوي.
- *تسهيل الخدمات للمواطنين وزيادة جودتها (إدارة الجودة).
- *يدعم مبادئ المبادرة والابتكار ودعم بروز القادة المهرة.
- *تقريب الدولة من المواطن ورفع عامل الثقة.

(2) إحتكار الدولة:

يمكن فهم إحتكار الدولة لصناعة القرار ورسم السياسات من خلال الممارسة العملية لشؤون الحكم وإدارتها للمجتمع والاقتصاد والسياسة، أي من خلال وظائف الدولة ممثلة في مؤسساتها وعلى رأسها الجهاز التنفيذي، ربما لسنا بحاجة إلى تكرار مظاهر إحتكار وهيمنة الدولة على الحياة السياسية ، فقد برز هذا جليا أثناء تناولنا العلاقة بين المؤسسات ودور كل واحدة في صناعة السياسة العامة.

أما المجتمع المدني فقد عملت الدولة على تدويله وتسييسه من خلال ربطه بها ماديا من خلال التمويل، إن هذه أهم خصائص غياب المجتمع المدني الفاعل والمؤثر، فلا بد من (عدم التسييس، استقلال الذمة المالية) للمجتمع المدني ليلعب دوره المشارك في بلورة المطالب والتعبير عنها هذا عن مرحلة التعددية، أما في عهد الحادية فقد كان المجتمع المدني بيد النظام، إننا لسنا بحاجة إلى جهد كبير في إبراز سيطرة الدولة وإحتكارها للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأن الاشتراكية تعني في شقها السياسي: (وجود حزب واحد، غياب تام للمعارضة والمشاركة السياسية، غياب التداول على السلطة، مؤسسات الدولة خاضعة لمبدأ

الولاء، السيطرة على الإعلام... الخ)، **اقتصاديا** تعني: (سيطرة و احتكار الدولة للثروة، احتكار وسائل الإنتاج، التحكم في توزيع عوائد السياسات، القطاع العام، التخطيط المركزي للسياسات من خلال دعم الصناعة، قيام الدولة بوظيفة البناء والتنمية... الخ)، أما **اجتماعيا** من خلال: (الخدمات العمومية، احتكار السكن، الشغل، الصحة، الإعلام... الخ).

لقد كان التحول من النمط الاشتراكي إلى النمط الديمقراطي يعني اعتماد مبادئ سياسة جديدة والتوجه إلى اقتصاد السوق، تبني سياسات اجتماعية أكثر عدالة وباختصار أي مزيد من رفع الدولة يدها عن المجالات الثلاث السابقة الذكر ومنه تقليص لاحتكار الدولة وتخفيف من نشاطها المهيمن لكن حالة الجزائر دائما تتميز بالخصوصية، فالدولة لم تقبل فكرة إبعادها عن لعب بعض الأدوار التي رأت دوما أن صاحبة الأمر فيها، هكذا عجزت عن التكيف واستيعاب الواقع الجديد وقواعده، تزامنا معه أطلقت الدولة شعارات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن بقيت نفس الممارسات وصور الاحتكار حيث احتكرت الدولة الحياة والنشاط السياسي من خلال: (تدخلها الدائم واللامحدود في العملية الانتخابية)، إلى جانب الهيمنة المطلقة على الجهاز البيروقراطي الذي شكل الوسيلة الرئيسية في بسط الهيمنة، اعتماد فكرة التعبئة والتوظيف السياسي أي أن الدولة هي التي توزع العمل السياسي على الفاعلين وتحدد أدوارهم). إن مظاهر الاحتكار مازالت تدلي بظلمها على الإعلام ولم تفسح المجال للتعددية الإعلامية خاصة السمعي والبصري، إلى جانب اعتماد الصحف في نشرها على مطابع تابعة للدولة، لقد عملت الدولة على أساس احتضان الديمقراطية واحتواء مظاهرها، لذلك كانت الدولة دائما تفرض منطقتها (منطق الدولة) من خلال الفكر الميكافيلي أو المفهوم التقليدي للدولة (السلطة الأبوية، دولة الرعاية).

أما على الصعيد الاجتماعي لازالت الدولة تحتكر الحياة الاجتماعية على اعتبار أن تحقيق الرفاه الاجتماعي من وظائف ومسؤوليات الدولة فمازالت أفكار تسييس

المجتمع، احتكار المجتمع المدني، احتكار الإعلام، احتكار التعليم، الصحة، السكن، الخدمات... الخ). يتجلى احتكار الدولة للاقتصاد ومنه السياسة العامة الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية، التجارية... الخ)، فبالرغم أن الاحتكار يبدو أقل من عهد الاشتراكية خاصة بعد دخول الجزائر مرحلة الليبرالية (التعديل الهيكلي، الجدولة)، نتيجة ارتباط الجزائر بكل من (WTO, WB, FMI) ومن وراءها الدول العظمى، والتزامها بتطبيق سياسات التعديل الهيكلي وضرورة الإصلاح الاقتصادي (الخصخصة) الذي فرض بدور ضرورة الإصلاح السياسي، كل هذا في إطار سياسة المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية المانحة للقرروض إضافة إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة (WTO) مقابل قبول عضوية الجزائر فيها من (تطوير التشريعات، عدم التمييز، فتح الأسواق، تحرير التجارة... الخ). وباستثناء تدخل وتأثير مثل هذه المؤسسات على الاقتصاد وتحكمها فيه، فإن الدولة لا تزال تحتكر النشاط الاقتصادي من خلال تحكمها في أكبر المؤسسات وعلى رأسها (سونطراك، الخطوط الجوية... الخ)، إلى جانب عمليات الاستيراد والتصدير، إلى جانب تحكمها في رسم السياسات المالية والنقدية والتجارية... الخ، إلى جانب التحكم في الأسعار ودعم السلع... الخ، هذه الممارسات تتنافى و فكرة رسم السياسات الاقتصادية بالاعتماد على آليات اقتصاد السوق وتركها هي التي تحدد السياسة المثلى. كما أن الدولة تتبنى التشريع في المجال الاقتصادي (قانون المالية، قانون البنوك... الخ) بصورة منفردة مع إقصاء أكبر فاعل رئيسي في الاقتصاد (القطاع الخاص)، هذا ما نلاحظه من خلال تأخر وفشل سياسات الخصخصة وعزوف الخواص عن الاستثمار خارج قطاع المحروقات، إضافة إلى غياب المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة نتيجة احتواء نشاطها من قبل المؤسسات الكبرى بسبب عدم التكافؤ الذي يضمن التنافس الحر والنزيه. كما تعتمد الدولة في ضمان احتكارها اقتصاد على الإدارة التي تتحكم في دواليب الاقتصاد باعتبارها هي من يباشر ملفات الخصخصة

والاستثمار والمشاريع، لذلك يرجع المختصون سبب غياب الاستثمار في الجزائر إلى البيروقراطية الشديدة. وباختصار فقد شملت وظيفة الدولة جميع الأعمال من: (17)

- توفير السلع والخدمات (سياسات توزيعية).

- توفير الضرائب وتوسيع إيرادات الدولة وإعادة توزيع الثروة والدخل بواسطة التحويل والاشتغال بالإنتاج الغير السوقي (سياسات إستخراجية).

د) الحكم الراشد في بعده الاقتصادي والسياسي والإداري

يمكن إرجاع وتفسير احتكار الدولة لصنع السياسات إلى اعتماد الجزائر على المدخل المؤسسي، الذي يقوم على تكريس وتركيز دور الدولة (المؤسسات الحكومية) في صنع السياسة العامة، فالسياسة العامة تحدد بطريقة سلطوية من قبل الحكومة و تنفذ عن طريقها، حيث يتم التركيز على الشكل الرسمي والسلطات القانونية والإجراءات واللوائح والوظائف والعلاقات الرسمية، كما رأيناه في الفصل الثاني، فهو لا يقدم تفسيرات للتفاعلات ولا للاختلاف في السلوكيات ولا العلاقات بين الشكل التنظيمي والسياسة العامة، عليه الدولة (السلطات العامة) هي التي ترسم السياسة العامة وتمنحها الشرعية (وجود إلزام قانوني) العمومية (تشمل كل الأفراد) الإكراه والقصر. عليه يميل هذا المدخل إلى الثبات والجمود والتركيز على الجانب الشكلي الرسمي وهذا ما ينطبق على واقع الجزائر.

إن احتكار الدولة (الحكومة) لصنع السياسات واتخاذ القرار وتزامنا مع موجه المفاهيم الحديثة خاصة حول نظم وأساليب الحكم بدأت أصوات تنادي بتطبيق مفهوم الحكم ألتشاركي، هذا الأمر الذي يدعونا إلى ضرورة التفرقة بين مصطلح (Government) و (Gouvernance)، خاصة في مجال السياسة العامة وكذا المشاركة فيها . فالسياسة العامة بمفهوم (Government) يعني نظرة وتصور الحكومة منفردة للحلول و البدائل الممكنة لحل هذا المشكلة ومنه هي التي تحتكر وتنفرد بحق صنعها، إذ أنها تعبر عن مشكلة

تواجه الحكومة لا يمكن لأي طرف آخر المشاركة فيها، أما السياسة العامة بمفهوم (Governance) الحاكمة يعني مشاركة أكبر في تحديد المشاكل وتحليل السياسات وصنعها فهي إجابة عن سؤال كيف نحل المشكل؟، إنه عند استحواد الحكومة على المجتمع مثل ما حصل في بلادنا من خلال أنها(طريقته في الحياة) تحولت وظيفتها إلى تسيير شؤون الأفراد من الأعلى وهكذا أصبح المواطن منصهر في الحكومة، وعليه عادت الحاكمة للإجابة عن كيف تقييم علاقة تربط بين المواطن والحكومة وباقي التنظيمات من خلال التفاعل لأجل صنع قرارات لمشكلاتها المعقدة.

وتفهم الحاكمة (Governance) من خلال فكرة المصلحة العامة بحيث أن الحكومة والفاعلين الآخرين تتقاسم المصالح وتلعب أحيانا دور توجيه القرارات العامة. إن مفهوم الحاكمة والحكم الراشد يأخذ اليوم في الجزائر مكانة مركزية في الخطاب الرسمي والتنموي، إذ يعتبر شرط قاطع بالرغم من غيابه في إستراتيجية التنمية، حيث يأخذ أوجه تطور نظرية الدولة التقليدية (احتكار الدولة للحكم والسياسة) إلى دولة أكثر انفتاحا ومشاركة، فهو يرمز إلى شبه نظام غير دور الدولة، لا يركز فقط على تعدد الفاعلين بل نوعية الحكم من خلال عناصر سنأتي على ذكرها وتعرف الحاكمة (governance) على هذا الأساس ب:(18)

1- (UNDP): يختلف المفهوم من شخص لآخر وبحسب مجال استخدامه فهو التطبيق لاقتصاد والسياسة والإدارة والسلطات لإدارة شؤون الدولة في كافة المستويات، بحيث شمل آليات وعمليات ودستور والتي من خلالها يستطيع المواطن والجماعات المختلفة التعبير عن مصالحهم.(19)

2- يعرف البنك العالمي: (gouvernance) بأنها الطريقة التي تدير بها الدولة اقتصادها ومواردها البشرية من أجل التنمية. أما الحكم الراشد فيعرف: "شكل جديد من التسيير الفعال

بشكل من المؤسسات العمومية والخواص و المنظمات العمومية والجماعات وأشكال أخرى من الأعدان، يأخذون بعين الاعتبار في تشكيل السياسة⁽²⁰⁾، وعليه فهو يعني عملية صنع القرار التي تحدد أي من القرارات ممكن أو من الغير ممكن تنفيذه.

أسباب الأخذ بالحكم الراشد: (21)

- وجود أزمة في طريقة الحكم (مركزية الدولة و احتكارها للحياة داخل الدولة).
- ظهور أشكال جديدة من الحكم أكثر موائمة للمتغيرات الحديثة.
- فشل سياسات التنمية المختلفة نتيجة العمل التقليدي للحكومة.
- ضغوط الدول الكبرى والمؤسسات الدولية حول أهمية إصلاح نظم الحكم وأساليبه.
- تحديات العولمة والديمقراطية والمفاهيم الحديثة لإدارة الدولة.
- ضغوط المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والقطاع الخاص.
- الفساد الإداري والسياسي والمالي.

ومن عناصر ومعايير الحكم الراشد نذكر: (3)

- * الشرعية الدستورية، * احترام حقوق الإنسان، * سيادة و هيبة القانون، * انتخابات ديمقراطية.
- * الانفتاح السياسي، * التسامح و المساواة، * غياب الفساد بأشكاله، *
- استقلال الإعلام، * إستقلال القضاء. * المنافسة الإدارية و فتح الباب للقطاع الخاص، *
- حرية تنقل و الحصول على المعلومات.
- * المشاركة العامة لكلا الجنين والغير رسمية، * الشفافية، * المحاسبة، * المسؤولية والمساءلة.
- * التوجه نحو الإجماع، * تفعيل المجتمع المدني(حكم تشاركي).

في الأخير إعتبر "بن بيتور" أن الجزائر تعاني من أزمة حكم سببها إحتكار فئة قليلة على القرار، و منه بات من الضروري دعم مفهوم الحكم الراشد وتطبيقه تطبيقا عمليا كسلوك وممارسة وليس توظيفا أيدلوجيا.

هـ) تدخل السياسيين وغياب المختصين:

تتمحور هذه النقطة بالأساس حول غياب السياسات الإستراتيجية المدروسة بدقة من طرف المختصين في كل مجال من مجالات السياسة العامة، وانفراد رجال السياسة بها معتمدين على سياسات خاضعة للتزقيع والمزاجية، هذا يدعونا للتساؤل عن من يصنع السياسات العامة في الجزائر؟⁽²³⁾ ترجع جذور هذه المشكلة للصراع الذي دار بين السياسيين والعسكريين حول قيادة الثروة، فبدل أن يهتم كل طرف برسم وتنفيذ السياسات كل في اختصاصه، وقعت حكومات الجزائر منذ الاستقلال في فخ أفقدها

وظيفتها الحقيقية من (إدارة الصراع وإشراك الفاعلين في وضع السياسات وتنمية القطاعات المختلفة)، إلى سعي نحو الإنفراد بالسلطة وإقصاء الآخر ومنه رسم السياسات التي تتناسب ومصالحها.

إن جميع حكومات الدول الكبرى تقوم برسم سياستها داخل مراكز البحث المتخصصة في السياسات العامة، بحسب الاختصاص وهذا بمساعدة الخبراء والباحثين الأكاديميين، أما نحن فترسم من قبل الساسة وتنفذ من قبلهم ، بالرغم من أن السياسات والأهداف موجودة في أذهان القادة فهي بحاجة إلى دراسة وتصميم دقيق من طرف المختصين والخبراء داخل المخابر ومراكز البحث، لتكون أكثر دقة وعلمية وواقعية تتناسب مع الإمكانيات والموارد البيئية، ولا تعدوا أن تكون شعارات، إن هذه النقطة تقودنا للتركيز على فكرة تحديد ما هو السياسي وما هو إداري؟ وما وظيفة كل واحد منهما، وما هي درجة الفصل بينهما؟. إن

الحقيقة المثبتة في العالم أن الساسة يتخذون القرارات و يصنعون السياسات فقط أما التنفيذ فهو من اختصاص الحكومة والإدارة،.

إن الحقيقة المعاشة في الجزائر تؤكد تداخل السياسي في الإداري وتواجد الإداري فيما هو سياسي، و عليه يبقى الإداري مقيدا في تنفيذه بالأوامر العليا للقيادة السياسية وحببسا لها حتى وإن وجد أنها مقفورة للتنسيق والانسجام مع المتطلبات والإمكانات المتوفرة. كما أن الإدارة في بلادنا أخذت مكانا هاما بحيث أصبحت تشارك في القرار خاصة مع بداية الشاذلي وسياسات الانفتاح من خلال تكريس البيروقراطية. ربما لا يحتاج المتبع للسياسات المنتهجة في البلاد فضلا عن الدارسين و المختصين، لكشف التضارب في السياسات والارتجالية في رسمها، مما يدل أن هذه السياسات أهداف طموحة لكن تفقر للدقة والعلمية نتيجة عدم وضعها وتنفيذها من قبل الخبراء وأهل الاختصاص، وإعتماد السياسيين فيها على تصوراتهم فقط، ومن الأمثلة نجد التضارب في السياسة التعليمية والتكوينية بين الجامعة وجامعة التكوين المتواصل والمدرسة العليا للإدارة، نفس الشيء يطلق حول سياسة التوظيف وسياسة الأجور وربما الأمر يتجلى بصورة أوضح إذا تناولنا السياسة العامة المرتبطة بالاقتصاد، حيث نجد أن البلاد تعتمد في توجيهها على اقتصاد السوق في حين أن ممارسات الدولة تتناقض كليا مع هذا التوجه إذ نلاحظ تدخل الدولة في تحديد الأسعار وتوليها عملية الإنتاج مع وجود نفوذ للقطاع العام و عرقلة للقطاع الخاص... الخ.

إن المعضلة التي تورثها هذه الظاهرة، هي أنه بمجرد غياب القائد السياسي صانع السياسة يعني وفاة سياساته وبرامجه، ومنه ليس على السياسي الجديد إلى إيجاد سياسات جديدة تخدم مصالحه و تابعيه(24).

(و) العولمة وضغوط المؤسسات الدولية:

لقد أصبحت المتغيرات الخارجية أكبر تأثير في صناعة السياسة العامة، بحيث أصبحت تشكل ضغط على الدولة الوطنية بشكل لم يترك لها أي خيار، تعد العولمة أكثر المفاهيم، التي أدت إلى تغيير دور الدولة في رسم السياسة العامة من خلال عدة آليات أهمها (WB، WTO، FMI)، بإلزام الدولة المنتظمة فيها بمجموعة من الشروط والسياسات التي يجب أن تلتزم بها ودون التركيز في تعريف العولمة وخصائصها وأنواعها وكذا أهدافها وأدواتها وأثارها، لذا سنكتفي بالإشارة لها دون الإغراق في التفاصيل مع إبراز أثرها على دور الدولة وسيادتها في مجال السياسة العامة. لقد اختلف الباحثون في تحديد تعريف للعولمة نتيجة تنوعها وتعددتها إذا أضفنا إليه مشكل تعريف المصطلح (كونية، كوكبية، أممية) لكن يمكن تعريفها بأنها: مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب و التي تشيع على مستوى العالم أي تتضمن بعد الامتداد والعمق⁽²⁴⁾، لكن من خلال الاطلاع على مجموعة من التعاريف يمكن اعتبار العولمة اتجاه جديد متنام يصبح العالم معه دائرة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية واحدة تتلاشى في داخلها الحدود والحواجز.

— أنواع و أبعاد العولمة: من خلال ما سبق يمكن القول أن العولمة هي إكساب الشيء الطابع العالمي، فهي نوع من الهيمنة الرأسمالية المتوحشة التي تصنع الفرد قبل المجتمع و الاستهلاك قبل الإنتاج و المال قبل القيم⁽²⁵⁾، وهي أنواع ذات أبعاد مختلفة:

*العولمة الاقتصادية: تهدف لبناء نظام اقتصادي عالمي أساسه الليبرالية ومبادئها، وهذا من خلال دمج السوق الوطني في السوق العالمي ووضع نظام تجاري مفتوح ومتحرر، وإعطاء السيطرة على السياسات المالية والنقدية للشركات المتعددة الجنسيات العالمية، المدعومة من قبل الدول العظمى.⁽²⁶⁾

*العولمة السياسية: تهدف إلى تقليص التام لدور الدولة وتفكيك السيادة الوطنية من خلال إطلاق شعارات الديمقراطية، التعددية، حقوق الإنسان والمرأة، فتح الحدود، إعادة صياغة العلاقات الدولية وموازن القوى خاصة بعد 11 سبتمبر. (27)

*العولمة الثقافية: تعني نشر الأمركة حسب ما جاء به "فريدمان"، فمن مآرب العولمة الثقافية استهداف الهويات القومية ومركزتها (دين، لغة، عادات وتقاليد، سلوك، تاريخ) (28). فهي تعني إتباع الأطراف لقوى

المركز قصد تعميم ثقافة USA، مستثمرة التقدم التقني خاصة الإعلام للترويج لثقافة الاستهلاك والتقليد أي محاربة الأصالة والخصوصية (29).

– أدوات وآليات العولمة: لقد أصبح العالم تحت سيطرة العولمة من خلال المؤسسات الدولية (وكالات العولمة) ذات الأبعاد التجارية والخدمية، هنا بدأ ينحسر ويتقلص دور الدولة في مجال احتكار القرار و السياسات حيث استطاعت هذه المؤسسات من فرض شروطها وبرامجها على الدول النامية، فالعولمة مبنية على تقوية نفوذ هذه المؤسسات تجاه الحكومات الوطنية خاصة بعدما عجزت هذه الدول عن حل مشاكلها وسداد ديونها (30).

* الشركات المتعددة الجنسيات (31) * منظمة العالمية للتجارة (32) * الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي (33)

– سياسات التثبيت: عرفت الجزائر سنوات (1977، 1978، 1989، 1993) وتهدف هذه السياسات تقليص الإنفاق على قطاعات (الصحة، التعليم، الخدمات... الخ) والحد والتحكم في السيولة النقدية، تخفيض مستويات الأجور، إعادة الجدولة الديون... الخ).

– سياسات التعديل: شرعت فيه الجزائر منذ (1995) من خلال فرض عدة سياسات أهمها (الحد من الملكية العامة وانتهاج الخصخصة، تحرير التجارة وفتح الأسواق، زيادة الصادرات

وتخفيض الرسوم الجمركية، إصلاح المنظومة المالية من خلال التوجه للاقتصاد الحر(السوق)، إصلاح نقدي من خلال تحديد أسعار الفائدة وتحرير الأسعار، تشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي من خلال فتح البنوك التجارية و بيع المؤسسات العمومية لهم...الخ).

— أهداف العولمة: أهم الأهداف المتعلقة بالسياسة العامة:

- الدعوة للهيمنة على اقتصاديات العالم من خلال التدخل في رسم السياسات للدول الفقيرة والنامية.

- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعاته ومنه صياغة السياسة العامة للدول.

- فرض السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

- فرض سياسات السوق و إبعاد مؤسسات الدولة في صنع السياسات لصالح آليات السوق الذي تسيطر عليه الدول الكبرى.

— العولمة و السيادة: فالسيادة والسلطة واحتكار الدولة لها كان أساس قيام الدولة وأحد ركائزها الأساسية على الرغم من تعدد وتنوع مفاهيم السيادة بحسب مجال استخدامها، إلا هناك تعريفيين للسيادة يجعلان من الدولة صاحبة صياغة السياسات العمومية في الدولة، فالسيادة قانونا هي القدرة الفعلية للدولة من خلال الاحتكار الشرعي لأدوات وسياسات التنظيم والإكراه و الإلزام، أما السيادة سياسيا فهي القدرة الفعلية للدولة على الأفراد بإصدار القرار السياسي داخل الدولة أو خارجها⁽³⁴⁾. ومن دون الدخول في تعريف وأنواع وخصائص وأسباب السيادة وعلاقتها بالعولمة نتطرق مباشرة إلى أثار العولمة على السيادة ، لقد أفرزت العولمة صعوبة هي عدم القدرة على الفصل بين ما هو داخلي وخارجي. حيث ارتكزت الدولة دائما ومنذ زمن في إطار أسس التنظيم الدولي على مفهوم السيادة الذي يشير إلى وجود دولة مستقلة تمثل وحدة سياسية متميزة ومتمتعة بالسيادة، لكن مع مرور الزمن وتنامي الحاجيات الداخلية والخارجية للدول بعد الحربين العلميين 1و2، مالت العلاقات

الدولية للتفاعل والتنافس والتعاون وعليه فإن أول الانعكاسات السياسية للعولمة على السيادة تمثلت في (35):

* تراجع مبدأ السيادة الوطنية. * تراجع قوة الدولة القومية.

* بروز مفهوم الحكم (GOVERNANCE) كبديل (GOVERNEMENT).

* الاتجاه نحو التكتل الدولي بين الشمال و التفتت في الجنوب.

ويرجع تراجع مبدأ السيادة لعدة أسباب إضافة للعولمة وآلياتها إلى: (36)

- التوسع في إبرام الاتفاقات الدولية (الشارعة والملزمة للدولة)، تغليب المصلحة الدولية على

الوطنية، سمو القانون الدولي والاتفاقيات على الدستور الوطني.

- فكرة حماية حقوق الإنسان والحريات والأقليات... الخ.

- تطبيق قواعد المسؤولية الدولية وضرورة التحرك الجماعي حولها .

- إقامة الكيانات الدولية العابرة للقومية.

- ظهور مشكلات عالمية تتطلب تكاتف الجهود

والموارد (التلوث، الطاقة، الإيدز، الفقر، الإرهاب، التصحر والجفاف، المخدرات... الخ)

لقد أدى تراجع مبدأ السيادة إلى تقليص وانحصار دور الدولة في مجال صنع القرار و

لسياسة، مما فتح الباب للتدخل الدولي في الشأن السياسي الداخلي بحجج عدة (الشرعية

الدولية، الأمن الإنساني و الدولي، حقوق الإنسان و الأقليات، مقاومة الإرهاب). (37)

* عوامل دواعي خرق السيادة:

- حقوق الإنسان. (38)

- المحافظة على النظام الاقتصادي العالمي. (39)

- المحافظة على المن و الاستقرار الدولي.(40)

- الإصلاح الديمقراطي و نشر الديمقراطية.(41)

- مكافحة الإرهاب.

* سيناريوهات مستقبل السيادة في ظل العولمة:(42)

- سيناريو اختفاء السيادة. - سيناريو استمرارية السيادة.

- سيناريو الحكومة العالمية. - سيناريو التفكيكية.

- السياسة العامة في عصر العولمة:(43) التحدث عن العولمة والسياسة العامة يقودنا للتحدث عن الدولة وإعادة صياغة وظائفها ، فالدولة سابقا تدرس من خلال أفعالها حيث تبدو الدولة متحركة في مراحل صنع السياسة (تتدخل في كل القطاعات) ومتحكمة (الإلزام والإكراه)،ومن خلال هذا تصنع معايير وقيم تمثل فهمها للمجتمع والكيفية التي يجب أن يدار بها، فهي دولة متسيّدة في محيط فعلها ومنتجة للقيم و متحركة للسياسات و ملزمة لتنفيذها، لكن في زمن العولمة حتميا أو إراديا تدخل الدولة في علاقات مع فاعلين خارجيين في إطار استراتيجيات وحسابات قد تجعل السياسة العامة نسبية والدولة غير متحكمة في هذا المجال،حيث أصبحت تمثل إطار مرجعي في تدبير الدولة لشؤونها وسياساتها وعلاقتها بالدول الأخرى والسؤال المطروح هو هل تعبر السياسات العامة في زمن العولمة عن تصورات وأفعال مستقلة للدولة ؟ هناك فرقين للإجابة عن التساؤل.

-**الفريق الأول:** يعتبر المتغير الخارجي يحد من استقلالية السياسة العامة ومنه استقلالية الدولة،لأن النماذج التأويلية للمجتمع يحددها فاعلون خارجيون عبر تقارير واستشارات وقروض،عليه الفاعل الخارجي هو السلطة المرجعية والفعلية ويقتصر دور الدولة على التنفيذ وإعطاء الشرعية لها،هذا يفقد الدولة التحكم في مجال فعلها العمومي ليزداد انفعالا مع

عمليات الخصوصية، التي تعني تحولا في نظام الملكية و تنازل للدولة عن وظائفها الإنتاجية فاتحا الباب لفكرة سياسية عامة عالمية تطرح مسائل توزيع السلطة، التوفيق بين مطالب الداخل وضغوط الخارج، إعادة مفهوم السيادة، البحث عن الحلول في إطار التنازلات.

- الفريق الثاني: مازال يعطي الدولة الأولوية في صنع السياسات العامة لاعتبارات منها:

- استمرار آلية الانتخاب كوسيلة لاختيار البرامج وتغيير السياسات وهو مؤشر على دور الحكومة (الدولة) في مجال السياسة العامة.

- أثبتت الدراسات المقارنة للسياسة العامة أن الدول تختلف في الأسس لفعالها، فطبيعة النظام و بنية السلطات تجعل السياسات مختلفة وغير قابلة لتعميم (دول توزيعية نفطية) دول إستراتيجية (الدول كبرى)، إلى جانب التنوع والاختلاف في مطالب البيئة واحتياجات الناس، وحتى أن سياسات التعديل الهيكلي هي واحدة في الدول النامية لكن نتائجها مختلفة.

- أن الفاعل الخارجي يؤثر في القيم الثانوية للسياسة القابلة للتكيف وليس القيم المركزية لها.

- إن الواقع يثبت استمرارية دور الدولة في السياسات العامة، خاصة في العالم النامي (حجم القطاع العام و قطاع الخدمات... الخ) (44).

تأخذ السياسات العامة في زمن العولمة شكلين أساسيين: (45)

* سياسات تكيفيه: تعكس ردود فعل الدولة (رد فعل متوقع) للتكيف مع المعطيات والشروط الجديدة المتصلة بالعولمة (سياسات التثبيت و التعديل الهيكلي)، من أجل الحفاظ على المكانة الدولية وعدم إقصاءها (الحظر على ليبيا، العراق... الخ) ويتم التكيف من خلال:

- تكيف ما هو داخلي مع ما هو خارجي (إعداد المجتمع لاستقبال التحولات والتغيرات المفروضة من الخارج أي إيجاد تأويل معياري).

- تكيف ما هو قطاعي مع ما هو عام أي إصلاح قطاع يلزم عنه إصلاح قطاعات أخرى متصلة في إطار التنسيق، إصلاح القطاع المالي يلزم عنه إصلاح القطاع المصرفي، التجاري... الخ.

* سياسات إستباقية: تبنى على توقع النتائج المحتملة والأكيدة للسياسة على المجتمع والدولة، حيث يتم وضع التدابير للتحكم فيها وتقليل أثارها، أي تفكير استراتيجي قائم على التنبؤ وتجنب المشاكل أو التخفيف من انعكاساتها.

الهوامش:

1-مزيد حول النخب قبل الاستقلال. ارجع: رياض الصيداوي، "صراع النخب السياسية و العسكرية في الجزائر، الحزب، الجيش، الدولة (1)"، الحوار المتمدن، العدد 1852، 2007/3/12. في:

<http://www.rezgar.com/m.asp?i=1599>

2-نفس المرجع

3- عمار بوحوش، "بداية سياسات الانفتاح دشن في الثمانينات"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، المجلد 42، العدد 3، 2004، ص 121، 122.

4- المرجع نفسه، ص 116، 113.

5- للإطلاع حول تشتيت نخب الهواري. ارجع المرجع الآنف الذكر، ص 112، 120.

6- جمعة سلوى الشعراوي، "التغيير في مؤسسة الرئاسة"، مجلة المستقبل العربي، العدد 112، جوان 1988، ص 97.

7- ارجع: بوحوش، المرجع السابق، ص 134، 124.

8- Mohamed Harpi, **l'Algérie et son destin**.Alger:medias associés,1994, pp198,199.

9- عبد الله راقيدي، "صراع العصب و المؤسسات في الجزائر بين المقتضيات الداخلية والمحددات الدولية"، **الخبر الأسبوعي**، العدد 31، 257، إلى 6 فيفري 2004.

10- المرجع السابق.

11- المرجع نفسه.

12- مصطفى الحسين، مرجع سابق، ص113، 112.

13- بعلي، مرجع سابق، ص35.

14- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص15، 8.

15- الحسين، مرجع سابق، ص117.

16- Tim plumptre & john graham, "governance and good governance international and aboriginal perspectives", institute on governance, decembre1999, p2.

17- ibid, same page.

18- Abdel m abdelatif, "good governance and its relation ships to democracy and economic developments".UNDP and POGAR; Seoul, 20-31-may2003, p3, 4.

19-Abdel hye hasnat, **governance south Asian perspective**. Uk:
oxford university press, 2001, p7.

20- الأخصر عزى و عالم جلى، "قىاس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد"، مجلة علوم إنسانية، العدد 21، مارس 2005.

21- المرجع نفسه.

22- Jacques bougault, " implication de la bonne governance" , in,
gouvernance: concept and applications. Corkory Joan (ed), with
IIAS working group, Brussels, 1999, p173.

23-U.N.E.S.C.A.P, "what is good governance??. [in www.unescap.org](http://www.unescap.org)

24- محمود خليل، "العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة"، كراسات إستراتيجية، السنة 14، العدد 136، فبراير 2004.

25- مصطفى العبد الله الكفري، "العولمة الهاجس الطاغى فى المجتمعات العربية"، مجلة الفكر السياسى، العددان (18، 19)، 2003، ص 245.

26- William k, Tabb, " globalization is an issue, the power of capital",
is **the issue; monthly review** -vole 49, no2, June 1997, p20.

27- محمد أحمد السامرائى، "العولمة السياسية و مخاطرها على الوطن العربى"، الفكر السياسى، العدد 14، ص 118.

28- على عقلة عرسان، "العولمة و الثقافة"، الفكر السياسى، العددان (4، 5)، ص 225.

29- حسن حنفى، "الثقافة العربية بين العولمة و الخصوصية"، الفكر السياسى، العددان (4، 5)، ص 248.

- 30- ارجع: عبد الهادي الرفاعي و آخرون، "العولمة و بعض الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عنها"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، عدد 1، 2005/05/15.
- 31- مصطفى محمد العبد الله الكفري، "عولمة الاقتصاد و الاقتصاديات"، مجلة الفكر السياسي، العددان (4-5)، 1998-1999، ص 316.
- 32- محمد دويدار، "المنظمة العالمية للتجارة: الفلسفة القانونية و الأبعاد القانونية"، دراسات إستراتيجية، السنة 2، العدد 2، 2001، ص 48.
- 33- طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في البلدان العربية. أبو طيبي: صندوق النقد العربي، 1996، ص 138.
- 34- طه بدوي و ليلي عرسي، النظرية العامة للعلاقات الدولية. ط 4، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ص 55.
- 35- عبد الصبور شاهين، "العولمة جريمة تزويب الأصالة"، مجلة المعرفة، العدد 74.
- 36- ممدوح منصور، العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2003، ص 47، 45.
- 37- المرجع نفسه، ص 48.
- 38- للمزيد ارجع، عماد جاد، التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية و الأبعاد السياسية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2000، ص 98 وما بعدها.
- 39- ارجع: يزيد الصايغ، "العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي و الليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط"، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، العدد 28، ص 20 و ما بعدها.

40- سمير أمين، "تحديات العولمة"، مجلة الشرق الأوسط ، العدد1998، 71، ص33 وما بعدها.

41-ارجع:ابراهيم ابراش، "الديمقراطية بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق"، المستقبل العربي، عدد156، 1993، ص121.

42-ارجع: محمود خليل، مرجع سابق، ص18، 23.

43 محمد أنور محمد، "السياسات العمومية في زمن العولمة"، 6 فبراير 2007 في

<http://www.doroob.com/?p=145>

44-look: Frederik Turner et alejandro gorbacho,"des rôles nouveaux pour l'état". **in revue internationale des sciences sociales**, mars 2000.p163.

45- أنور محمد، مرجع سابق.